

تصحيح خطأ

ذكر في الصفحة ٣٤٦ من الملحق رقم (١) للعدد (١٣٢٤) من الجريدة الرسمية أن الضريبة الاضافية لقطن الأرض رقم (٩٦) من حوض جبايا رقم (٩) من اراضي قرية جديتا هي ٧٣ فلساً خطأً والصواب هو ٨٣ فلساً للقطعة رقم ٦٦

وردت كلمة (لدرج) خطأً في الاعلان المنشور في الصفحة (٢٣٠٨) من الملحق رقم (٢) للعدد (١٣٠٩) الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٨ . حيث ان شركة التأمين الاردنية هي شركة مستقلة لا تتعلق بشركة لدرج .



عمان: الخميس ١٦ شوال ١٣٧٦ الموافق ١٦ أيار ١٩٥٧ العدد ١٣٣١

الفهرس

- ٤٢٩ تعليمات الادارة العرفية رقم (٣) لسنة ١٩٥٧
- ٤٣٠ تعليمات الادارة العرفية رقم (٤) لسنة ١٩٥٧
- ٤٣١ قانون مؤقت بالغاء قانون فصل الشرطه والدرك عن الجيش العربي الاردني رقم (١٢) لسنة ١٩٥٧
- ٤٣٢ نظام الغرف التجارية المعدل رقم (١) لسنة ١٩٥٧
- ٤٣٣ تعليمات لجنة شؤون الحج لسنة ١٩٥٧
- ٤٣٤-٤٣٥ نظام سلخ الذبائح لبلدية نابلس
- ٤٣٦-٤٣٩ نظام سلخ الذبائح لبلدية القدس
- ٤٤٠ نظام مرور الحيوانات والمواد الحيوانية بطريق الترانسيت رقم (٢) لسنة ١٩٥٧



يحيى الخطيب

نحو الطفولة في المملكة للأدبية والفنية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور رقم ١٩٥٧/٥/١٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٥ بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٣ نصداً ارادنا بوضع التعليمات التالية:

تعليمات الادارة العرفية

رقم (٤) لسنة ١٩٥٧

المادة (١) - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية رقم (٤) لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) - على الرغم مما جاء في قانون أصول المحاكم الجنائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ واي قانون او نظام آخر تجري المحاكمة جميع الجرائم والمخالفات المعينة في المادة (٨) من تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ التي وقعت قبل اعلان الاحكام العرفية سواء لم تصل الى المحاكم او أحيلت ولم تصدر فيها أحكام قطعية ، امام المحكمة العرفية العسكرية وتطبق على التهمين بها الاصول والعقوبات المبينة في تلك التعليمات

١٩٥٧/٥/١٥

الحسين به طول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والاسنان
والتجارة والموارد
اللدنية والتعليم
خلوصي الحري

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية والأشغال
ووزير الخارجية
سمير الرفاعي

وزير الدفاع والصحة
والشؤون الاجتماعية
سلیمان عبد الرزاق طوقان

الحسين بن طول
رئيس الوزراء
وزير العدلية
ابراهيم هاشم

وزير المالية والمواصلات
وزير التعليم
خلوصي الحري
انسطاس حنايا

وزير المالية والمواصلات
والتعليم
عاكف الفائز

وزير الزراعة
والأشغال والتعدين
خلوصي الحري
انسطاس حنايا

نحو الطفولة في المملكة للأدبية والفنية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور رقم ١٩٥٧/٥/١٣ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٣ نصداً ارادنا بوضع التعليمات التالية:

تعليمات الادارة العرفية

رقم (٣) لسنة ١٩٥٧

المادة (١) - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية رقم ٣ لسنة ١٩٥٧) وي العمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) - على الرغم مما جاء في قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته واي قانون او نظام آخر ، مجلس الوزراء بناء على تنصيب وزير الداخلية ان يقرر حل اي مجلس بلدي او اية لجنة معينة تقوم مقامه وان يستبدل ذلك المجلس او تلك اللجنة بلجنة جديدة يحدد مجلس الوزراء عدد اعضائها لتكون اداراً شؤون البلدية بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء في قراره.

ومجلس الوزراء ايضاً بناء على تنصيب وزير الداخلية ان يقيل تلك اللجنة الجديدة او اي عضو منها وان يستبدلها او يستبدلها بلجنة اخرى او عضو آخر كاماً اقتضت المصلحة العامة ذلك . و تكون القرارات الصادرة بمقتضى هذه التعليمات تابعة لأية طرق الطعن.

١٩٥٧/٥/١٣

خواص قانون المدة للدروزية الخاتمة

بمقتضى الفقرة الأولى للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٣
نصدق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ
المؤقت وأضافه إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده

قانون مؤقت بالغاء قانون فصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي

رقم (١٢) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون مؤقت بالغاء قانون فصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي لسنة ١٩٥٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المؤقت يلغى القانون المؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون المؤقت المعدل له رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ويظل العمل بهما بحيث يعود العمل بالتشريع السابق إلى ما كان عليه قبل إصدارها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء وزيراً الداخلية والدفاع مكلفوون بتنفيذ هذا القانون

١٩٥٧/٥/١٣

الحسين بن طهول

وزير العدلية	وزير الأشغال العامة	وزير الداخلية
والتربيـة والـعلم	وزير المـواصلـات	وزير الدـاخـلـيـة
شفـيق اـرشـيدـات	وزـير الـمـالـيـة	وزـير الـدـافـع
عبد الحـلـيم الـمنـزـلـي	صـالـح الـمـجـالـي	إبراهـيم هـاشـم
سلـيـمان النـابـلـي	سعـان دـاـود	فـلاح المـدادـه
	نعمـيم عبدـالـهـاديـ	سلـيـمان عبدـالـراـزـق طـوقـان

خواص قانون المدة للدروزية الخاتمة

بمقتضى المادة السابعة من قانون الغرف التجارية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٤/٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الغرف التجارية المعدل

رقم (١) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الغرف التجارية المعدل لسنة ١٩٥٧) ويقرأ مع نظام الغرف التجارية رقم (١) لسنة ١٩٤٩ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة الثامنة من النظام الأصلي باضافة عبارة - او الدرجة الثالثة -
إلى آخرها .

المادة ٣ - يعدل النص الآتي من المادة الثامنة من هذا النظام

١٩٥٧/٤/٧

الحسين بن طهول

وزير العـدـلـيـة	وزـير الـأشـغالـالـعـامـة	وزـير الـدـاخـلـيـة
وـالـتـرـبـيـةـ وـالـعـلـم	وزـيرـ الـمـواـصـلـات	وزـيرـ الدـاخـلـيـة
شـفـيقـ اـرـشـيدـات	وزـيرـ الـمـالـيـة	وزـيرـ الـدـافـع
عبدـالـحـلـيمـ الـمنـزلـي	صـالـحـ الـمـجـالـي	إـبرـاهـيمـ هـاشـم
سـلـيـمانـ النـابـلـي	سعـانـ دـاـود	فـلاحـ المـدادـه

وزـيرـ الزـرـاعـة	وزـيرـ الـدـوـلـة	وزـيرـ الصـحة
وـالـشـؤـونـ الـخـارـجـيـة	وـالـشـؤـونـ الـاجـتـيـاعـيـة	
عبدـالـقـادـرـ الصـاغـي	عبدـالـلهـ الـريـاوي	صالـحـ المـعـشـر

وزـيرـ الزـرـاعـة	وزـيرـ الـدـوـلـة	وزـيرـ الصـحة
وـالـشـؤـونـ الـخـارـجـيـة	وـالـشـؤـونـ الـاجـتـيـاعـيـة	
عبدـالـقـادـرـ الصـاغـي	عبدـالـلهـ الـريـاوي	صالـحـ المـعـشـر

قرر مجلس الوزراء على تعليمات لجنة شؤون الحج لسنة ١٩٥٧ بشكلها التالي : -

تعليمات لجنة شؤون الحج لسنة ١٩٥٧

المادة

١ يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات لجنة شؤون الحج لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة

٢ - تؤلف لجنة للإشراف على شؤون الحج كالتالي :

أ - مثل عن وزارة الداخلية

ب - مثل عن وزارة الخارجية (السياحة)

ج - مثل عن وزارة الصحة

د - مثل عن وزارة المواصلات

(مديرية الخط الحجازي الأردني)

٣ - ترتبط لجنة شؤون الحج بوزير الداخلية .

٤ - تضطلع لجنة شؤون الحج في كل مكان ما يتعلق بنقل الحجاج وتأمين راحتهم وتنفيذ

قرارات الحكومة المتعلقة بهم ، وعليها بوجه خاص أن :

أ - تراقب مقدار الرسوم والاجور التي تستوفى من الحجاج .

ب - تعمل على تأمين وسائل النقل الازمة في الحالات الاستثنائية الطارئة .

ج - تطلب من شركات السفر التي تعهد بنقل الحجاج الضمانات المالية التي تحددها .

د - تتصرف بأى مبلغ من الضمانات المذكورة في البند (ج) في سبيل تأمين راحة الحجاج وتسفيرهم ذهاباً وإياباً في حالة تحالف الشركة عن القيام بالتزاماتها .

٥ - على كل شركة نقل للحجاج أن تبرز بوليسة تأمين ضد الحوادث من أحدى شركات التأمين المسجلة .

٦ - لا يسمح بنقل الحجاج عبر الأردن براً وبحراً وجواً إلا بتصریح صادر عن لجنة شؤون الحج .

٧ - أ - على بلدية العقبة أن تهيء استراحة للحجاج مستوفاة الشروط الصحية لاستقبال الحجاج عند سفرهم

وستعمل الاستراحة كمحجر صحي عند عودتهم ، وتقوم البلدية كذلك بنقل الحجاج من الاستراحة

إلى الباخرة وبالعكس .

ب - تستوفي بلدية العقبة أجوراً من شركات السفر عن كل حاج تنقله لقاء الخدمات المذكورة في الفقرة

ج - تحدد لجنة شؤون الحج مقدار الأجور التي تستوفيه بلدية العقبة .

٨ - للجنة شؤون الحج موافقة وزير الداخلية أن تبت في المسائل التي لم تتناولها أحكام هذه التعليمات .

قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/٨/١٩٥٧ الموافقة على نظام سلخ الذبائح البلدية نابلس لسنة ١٩٥٧ شكله التالي :

نظام سلخ الذبائح البلدية نابلس

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام سلخ الذبائح البلدية نابلس لسنة ١٩٥٧) وي العمل به ضمن حدود بلدية نابلس من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا يجوز لأى كان مباشرة سلخ الذبائح في مسلخ بلدية نابلس مالم يكن قد حصل على رخصة بذلك من المجلس البلدي .

المادة ٣ - لا تمنح الرخصة للطالب إلا إذا كان بالغاً من العمر ١٨ سنة وثبتت لياقته طبياً ونجح في اختبار عملي تجربة لجنة تشكل من عضوه تعينه وزارة الاقتصاد الوطني وعضو يعينه المجلس البلدي وطبيب يطرب يعيشه وزير الزراعة ويكون اجتماع اللجنة بدعوة من رئيس البلدية لاختيار طلاب الرخص مرة كل عام على أن يعلن عن يوم الاختبار بلصق اعلان على باب المسلخ ونشر في احدى الجرائد المحلية بشرط أن يتم ذلك قبل الموعد المحدد للاختبار بسبعين على الأقل . ويشترط لنجاح الطالب أن لا تستغرق عملية السلخ أكثر من الوقت الذي تعينه اللجنة الفاصلة وان يعتبر الجلد الناتج عن عمله من الدرجة الأولى طبقاً للمادة السابعة من هذا النظام .

المادة ٤ - يجب على طالب الرخصة ان يقدم طلباً ملصقاً عليه طوابع واردات بقيمة ثلاثين فلساً الى المجلس البلدي قبل الموعد المحدد للاختبار بثلاثة أيام على الأقل مبيناً فيه اسم طالب الرخصة ولقبه وسنّه وصنايعه وجنسيته ومحل إقامته .

المادة ٥ - تعطى الرخصة للسلاхи ومساعديهم والعامل بوجوب النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى الفقرة (ك) من المادة (٢٠) من قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤

المادة ٦ - لا يجوز لأى شخص غير السلاхи المرخص أن يسلخ أو يقوم بفصل الجلد عن الذبائح كما لا يجوز لأى كان ان يتزعزع اجزاء من النسيج الخاوي الملافق للجلد .

المادة ٧ - تعين الجلود وتصنف بعد عملية السلخ من قبل مفتش اللحوم حسب الدرجات التالية :

١ - جلود الدرجة الاولى هي التي تتوفر فيها الصفات التالية :
أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروخ وتعاري السكين والقطوع ما عدا الاطراف من عند الارجل حيث يسمح بقطع صغير لا يزيد طوله على خمسة سنتيمترات يبدأ على بعد خمسة سنتيمترات من طرف الجلد .

٢ - جلود الدرجة الثانية هي التي تتوفر فيها الصفات التالية :
أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروخ وتعاري السكين ويسمح بوجود قطع أو اثنين في الجلد

لا يزيد طوله عن خمسة سنتيمترات خلاف القطوع التي في الاطراف
٣- جلود الدرجة الثالثة وهي التي لا تتوفر فيها صفات جلود المرجتين الاولى والثانية .

المادة ٨ — اذا اعتبر اكثر من جلد واحد من الدرجة الثالثة طبقاً لعملية تصنيف الجلود — المينة في المادة السابعة من هذا النظام فيجوز للمجلس البلدي المختص بناء على توصية مفتش لحوم المجلس البلدي المذكور او بناء على طلب ممثل وزارة الاقتصاد الوطني ، وقف السلاح عن العمل مدة لا تزيد على اسبوع في الحال الاولى مع مراعاة عدد الجلود التي قام بسلامتها في نفس اليوم من توقيع العقوبة . فإذا وقعت منه مخالفه ثانية في خلال شهر من تاريخ المخالفة الاولى جاز وقفه مدة لا تزيد على الاسبوعين ، اما اذا وقعت منه مخالفه ثالثة في خلال نفس المدة فيجوز للمجلس البلدي ان يسحب الرخصة منه نهائياً .

المادة ٩ — كل من

١- باشر عملية سلح الجلود ولم يكن مرخصاً بذلك ، او

ب- فصل الجلد عن الذبيح بالسكين او باية آلة اخرى ولم يكن سلاخاً مرخصاً ، او

ج- انتزع اجزاء من البدن الملائق للجلد ، او

د- دخل بدون تصريح الى محلات السلح اثناء قيام السلاхи بعملهم يعاقب بعقوبة المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ واذا ارتكب المخالفه المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة ثانية قبل مضي ستة اشهر من تاريخ الحكم عليه في مخالفة مماثله فيجوز للمجلس البلدي ان يوقفه عن العمل لمدة شهر ، واذا ارتكب مخالفه ثالثة قبل مضي سنة من تاريخ الحكم عليه في المخالفة الاولى فيجوز للمجلس البلدي المذكور ان يسحب الرخصة منه نهائياً .

المادة ١٠ — اذا وقعت من مساعد السلاح أو السلاح أو العامل مخالفة حكم المادة التاسعة جاز للمجلس البلدي وقف عن العمل مدة لا تزيد على اسبوع واذا تكررت المخالفه فيجوز للمجلس البلدي ان يسحب الرخصة منه نهائياً .

المادة ١١ — على الطيب البيطري او مفتش اللحوم في سلح البلدية ان يقوم بمراقبة عملية السلح بوجوب احكام هذا النظام .

المادة ١٢ — يلغى اي نظام اردني او فلسطيني الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٥٧/٥/٨

وزير الدفاع والصحة	نائب رئيس الوزراء
والشؤون الاجتماعية	وزير الخارجية
والاشغال العامة	وزير العدلية
سليمان عبد الرزاق طوقان	مكي الرفاعي
فلاح المدادحة	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة	وزير المالية
والانشاء والتعمير	وزير الاقتتصاد الوطني
انسطاس حنانا	والمواصلات
عاكف الفائز	خواصي الخيري

قرر مجلس الوزراء في جاسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٥/٨ الموافقة على نظام سلح الذبايح بلدية القدس لسنة ١٩٥٧ بشكله التالي .

نظام سلح الذبايح بلدية القدس

صدر عقاضي الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ — اسم النظام يسمى هذا النظام (نظام سلح الذبايح بلدية القدس لسنة ١٩٥٧) ويعلم به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — رخص السلح ودخول السلح

لا يجوز لاي كان مباشره ذبح الحيوانات او سلح جلودها في سلح بلدية القدس ما لم يكن حاصلاً على رخصة قانونية صادرة من رئيس المجلس البلدي او من شخص مفوض من قبله .

المادة ٣ — فحص السلاхи لا تمنح الرخصة للطالب الا اذا كان بالغاً من العمر ١٨ سنة وتثبت لياقته طبيباً ، ونجح في اختبار وفحص عملي تجريه لجنة تشكل من عضو تعينه وزارة الاقتصاد الوطني ، وعضو يعينه مجلس بلدية القدس . برئاسة الطيب البيطري الذي يعينه وزير الزراعة ويكون اجتماع هذه اللجنة بدعوة من رئيس البلدية لاختبار طلاب الرخص مرّة كل عام ، او كلما دعت الحاجة لذلك ، ويعين رئيس البلدية موعداً لاجراء الفحص باعلان يلصق على باب السلح وينشر في الوقت نفسه باحدى الجرائد المحلية التي تصدر بالقدس قبل اسبوعين على الاقل من الموعود المحدد للفحص .

المادة ٤ — شروط اجتياز الفحص

لاتجيز اللجنة الفاحصة اي شخص تقدم للفحص الا اذا ثبت لها ان عملية السلح معه لا تستغرق اكثر من الوقت الذي تعينه . وان الجلد الذي قام بسلامتها خالياً من أية عيوب بحيث يمكن تصنيفه من الدرجة الاولى بمقتضى احكام المادة الحادية عشرة من هذا النظام .

المادة ٥ — يجب على كل طالب رخصة سلاحة ، ان يقدم الى المجلس البلدي طلباً ملخصاً عليه طوابع ايرادات بقيمة ثلاثة فلساً مع صورتين شعسيتين حديثتين له وذلك قبل موعد انعقاد الفحص والاختبار باسبوع على الاقل وان يحتوى الطلب المذكور على المعلومات الكافية المتعلقة باسم الطالب الكامل ولقبه وعمره وصناعته والجنسية التي يحملها و محل اقامته .

المادة ٦ — ينتهي العمل بكل رخصة سلاحة صدرت او اعتبرت انها صدرت بموجب هذا النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول الذي يلي تاريخ صدورها .

المادة ٧ — يصدر رئيس مجلس بلدية القدس او اي شخص مفوض من قبله رخصاً لدخول السلح للعمال ومساعدي السلاхи ولا تعطى مثل هذه الرخص لمن يكون دون السادسة عشرة من عمره . وينتهي العمل بالرخص الصادرة بمقتضى هذه المادة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول الذي يلي تاريخ صدورها . ويجوز للمجلس البلدي ان يجدد هذه الرخص . ويقتضي تقديم طلبات التجديد قبل انتهاء العمل بها بمدة شهر على الاقل .

المادة ٨ — الفحص الطبي
لا تصدر ولا تجدد رخصة بمقتضى المواد ٣ و ٤ و ٧ من هذا النظام الى اي طالب الا بعد حصوله على شهادة طبيب الحكومة تشهد سلامته من الامراض المعدية والساربة.

المادة ٩ — يجوز للمجلس البلدي المفوض أو طبيب بيطرى مسلح البلدية أو مراقب المسلح أو ممثل إ إذا ظهر لمشير المجلس البلدي المفوض أو طبيب بيطرى مسلح البلدية أو مراقب المسلح أو ممثل

وزارة الاقتصاد ، على ضوء احكام المادة الخامسة عشر من هذا النظام أن أي سلاح مرخص قد الحق ضرراً باكثر من جلد واحد في اليوم الواحد بحيث تتعذر اهتمامه اعتبار الجلد أو الجلوس المذكورة

أ — قد رفض أو أهمل القيام بأى عمل من الاعمال التي يتطلب عليه القيام بها بمقتضى هذا النظام أو أي نظام يعدله أو يقوم مقامه أو بمقتضى نظام المسائل رقم (١) لسنة ١٩٥٦ أو أي نظام يعدله أو يقوم مقامه ، أو :

ب — قد أعاق أو عرقل أو رفض اطاعة أي أمر أصدره المهندس الصحي أو طبيب المجلس البيطري أو أي شخص آخر أثناء اضطلاعه بواجباته المفروضة عليه من المجلس ، أو :

ج — قد وجد مصاباً بمرض معد أو سار في أثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها ، أو :

د — قد أدين بارتكاب جرم جنائي ، أو :

ه — قد سبب عن قصد ضرراً بالمسلح أو باجهزته ، أو :

و — قد سبب بأية طريقة منها كانت الاخلاقيات في النظام داخل المسلح .

٢ — يحق لكل شخص أو قوى العمل برخصته أو ألغيت رخصته ، أن يستأنف الأمر إلى محافظ مدنه القدس والأماكن المقدسة ويكون القرار الذي يصدره المحافظ بهذا الشأن نهائياً .

المادة ١٠ — حظر السلاح على غير السلاحين المرخصين
لا يجوز لاي شخص غير السلاحين المرخص بمقتضى هذا النظام ان يسلح او يقوم بفصل الجلد عن الذبائح ، كما لا يجوز لاي كان ان يزعز اجزاء من النسيج الخلوي الملافق للجلد .

المادة ١١ — تصنيف الجلوس
يقوم الطبيب البيطري مسلح البلدية او مفتش اللحوم في البلدية بمعاينة الجلوس لتطبيق احكام هذا النظام وتصنيف الجلوس بمقتضى هذه المادة حسب الدرجات التالية :

١ — جلوس الدرجة الأولى — وهي التي توفر فيها الصفات التالية :
أ — أن يكون الجلد خاليًا من الشطب والشروح وتعاريف السكين .

ب — أن يكون الجلد خاليًا من القطوع ، ويستثنى من ذلك قطوع الأطراف عند الأرجل حيث يسمح بقطع صغير لا يزيد طوله على خمسة سنتيمترات مقاساً بعد مسافة خمسة سنتيمترات من طرف الجلد .

٢ — جلوس الدرجة الثانية — وهي التي توفر فيها الصفات التالية :
أ — ان يكون الجلد خاليًا من الشطب والشروح وتعاريف السكين .

ب — يسمح بوجود قطع او قطع في الجلد لا يزيد طول اي قطع منها على خمسة سنتيمترات خلاف القطوع التي بالاطراف .

٣ — جلوس الدرجة الثالثة — وهي الجلوس التي لا توفر فيها صفات جلوس الدرجتين الأولى والثانية :

المادة ١٢ — خالفات السلاحين
إذا ظهر لمشير المجلس البلدي المفوض أو طبيب بيطرى مسلح البلدية أو مراقب المسلح أو ممثل

وزارة الاقتصاد ، على ضوء احكام المادة الخامسة عشر من هذا النظام أن أي سلاح مرخص قد الحق ضرراً باكثر من جلد واحد في اليوم الواحد بحيث تتعذر اهتمامه اعتبار الجلد أو الجلوس المذكورة

المادة ١٣ — يجوز للمجلس البلدي ان يوقف العمل بأية رخصة او اذ يليها ويجوز لممثل المجلس المفوض من قبل

ان يوقف العمل بالرخصة مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوماً اذا كان حاملها :-

أ — قد رفض او أهمل القيام بأى عمل من الاعمال التي يتطلب عليه القيام بها بمقتضى هذا النظام

أو أي نظام يعدله أو يقوم مقامه أو بمقتضى نظام المسائل رقم (١) لسنة ١٩٥٦ أو أي

نظام يعدله أو يقوم مقامه ، أو :

ب — قد أعاق أو عرقل أو رفض اطاعة أي أمر أصدره المهندس الصحي أو طبيب المجلس

البيطري أو أي شخص آخر أثناء اضطلاعه بواجباته المفروضة عليه من المجلس ، أو :

ج — قد وجد مصاباً بمرض معد أو سار في أثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها ، أو :

د — قد أدين بارتكاب جرم جنائي ، أو :

ه — قد سبب عن قصد ضرراً بالمسلح أو باجهزته ، أو :

و — قد سبب بأية طريقة منها كانت الاخلاقيات في النظام داخل المسلح .

المادة ١٤ — البسة السلاحين
يجوز لرئيس البلدية أو ممثله المفوض أن يأمر السلاحين المرخصين ومساعدي السلاحين المرخصين

بدخول المسلح ارتداء رداء خارجي نظيف غير قابل لامتصاص الماء وبارتداء أحذية من المطاط داخل المسلح .

المادة ١٥ — ربط الحيوانات
تحجز الحيوانات التي تجلب للذبح في حظائر المسلح الخاصة لمدة ثمانية عشرة ساعة على الأقل ، على

مسؤولية أصحابها الذين عليهم التأكد من أنها مربوطة ربطاً محكماً .

المادة ١٦ — من ذبح الحيوانات خارج المسلح
لا يجوز ذبح الحيوانات التي يراد استهلاكها للذبح خارج مسلح بلدية القدس .

المادة ١٧ — حظر دخول الحيوانات إلى المسلح
يحظر دخول الحيوانات إلى المسلح الا ما كان وارد للذبح ولا يجوز اخراجها الا بعد ذبحها .

المادة ١٨ — نقل الذبائح
يحظر نقل الذبائح أو أي جزء من اجزائها من المسلح قبل فحصها النهائي وقبل الحصول على تصريح

بذلك من طبيب المجلس البيطري ثم تدمغ الذبائح الصالحة للأكل بعبارة (عوينة واجيزت) او بمحروف

توجز هذه العبارة .

المادة ١٩ — قطع الذبائح
يحظر على أي شخص أن يقطع أية ذبيحة أو أي جزء من اجزائها ضمن منطقة المسلح الا بعد

الحصول على تصريح بذلك من طبيب المجلس البلدي .

المادة ٢٠ — من كبات اللحوم
لا يجوز ان يستعمل في نقل الجلوس او الذبائح او أي جزء من اجزائها من المسلح الا بمر كبات

يوافق عليها طبيب الصحة والطبيب البيطري .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧

نظام صدور الحيوانات والمواد الحيوانية بطريق الترانسيت

صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون أمراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام صدور الحيوانات والمواد الحيوانية بطريق الترانسيت ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تفحص جميع الحيوانات والمواد الحيوانية المارة في المملكة بطريق الترانسيت من قبل الموظف البيطري الفني المسؤول فإذا تأكد من خلوها من الأمراض يسمح بمرورها بالتعاون مع السلطات الجمركية المحلية.

المادة ٣ - أ - تعتبر الحيوانات والمواد الحيوانية أنها مارة بطريق الترانسيت إذا كانت الحيوانات داخل عربات ميكانيكية مغلقة ومرفقة بشهادات ووثائق رسمية تقبلها دائرة البيطرة الاردنية ولا يسمح باخراجها إلى البر الأردني.

ب - في حالة المواد أو المتوجات الحيوانية يجب أن تكون مغلقة تغليفاً جيداً ومشموعة ومرفقة بشهادات ووثائق رسمية ثبتت أنها مارة بطريق الترانسيت قبلها دائرة البيطرة الاردنية.

ج - يجب أن يوضع على الوثائق المذكورة في الفقرتين (أ) و (ب) المبينه اعلاه مراكيز الدخول والخروج على انه يستشرط ان تخطر السلطات البيطرية والجمركية بعضها بعضاً بحيث تبين عدد ونوع الحيوانات أو كيه وزن ونوع المواد أو المتوجات الحيوانية وتاريخ دخولها ثم إشعار السلطات البيطرية والجمركية عند الخروج خطياً زميلاً لها الأخرى في مراكز الدخول.

د - لا تعتبر الحيوانات المارة على الأقدام أو المارة على وسائل غير العربات الميكانيكية أنها مارة بطريق الترانسيت وتعامل مثل هذه الحيوانات بموجب نظام الحجر الصحي على الحيوانات رقم (٧) لسنة ١٩٥٥.

المادة (٤) - تستوفى رسوم معالنه بيطريه عن الحيوانات المارة بطريق الترانسيت حسب التعريف التاليه ويزود الدافع بوصول مقبوضات رسمي.

أ - عن كل رأس من الأبل ١٥ فلساً

عن كل رأس من صغار الأبل حتى السنة الواحدة من العمر ١٥ «

عن كل رأس من البقر أو الجاموس ٢٠ «

عن كل رأس من صغار البقر أو الجاموس حتى السنة الواحدة من العمر ١٠ د

عن كل رأس من الخيل والبغال (الكبير والصغير) ٣٠ د

عن كل رأس من الممير (الكبير والصغير) ١٠ د

عن كل رأس من الضأن أو الماعز أو الغزلان (الكبير والصغير) ١٠ د

عن كل رأس من الكلاب أو الخنازير والوحش الأخرى (الصغير والكبير) ٥٠ د

ب - لا يستوفى رسوم معاينة عن المواد أو المتوجات الحيوانية المارة بطريق الترانسيت.

المادة (٥) - إذا تأكد الطبيب البيطري أن الحيوانات المذكورة في الفقرة (أ) من المادة الرابعة أو ان القطع مصاب

بمرض فيطبق عليه أحكام نظام الحجر الصحي على الحيوانات رقم ٧ لسنة ١٩٥٥

وزير الزراعة

عاكف الفايز

المادة ٢١ - العقوبات

١ - كل من :-

أ - باشر عملية سلح الجنود ولم يكن مرخصاً بذلك ، او

ب - فصل الجلد عن الذبيحة بالسكين أو بأية آلة أو بواسطة أخرى ولم يكن سلحاً مخصوصاً

ج - انتزع أجزاء من البدن الملائمة للجلد ، او

د - دخل بدون تصريح إلى محلات السلاح أثناء قيام السلاحين بعملهم

ه - أو خالف أي أمر أو حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى أدانته بمقتضى المادة (١٣)

من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

٢ - يحق للمجلس البلدي في حالة حدوث أي مخالف لاحكام الفقرة (ج) (١) من هذه المادة ارتكبت قبل

انقضاء ستة أشهر من تاريخ الادانة في المخالف الاولى ان يصدر أمرآً بایقاف الشخص المخالف

عن العمل لمدة شهر واحد . ويحق للمجلس البلدي في حالة تكرار المخالف خلال سنة من تاريخ

الادانة الاولى ان يسحب من الشخص المخالف رخصة السلاحه ولا يحق للمجلس البلدي إعادة

ترخيصه مرة اخرى .

المادة ٢٢ - استثناءات

١ - كل رخصة لدخول المسلح صدرت بمقتضى نظام (مسلح) القدس لسنة ١٩٤٦ ولا تزال نافذة

المفعول عند بدء العمل بهذه النظام خلال المدة الباقية منها .

٢ - كل رخص سلاحه صدرت بمقتضى نظام (مسلح) القدس لسنة ١٩٤٦ ولا تزال نافذة المفعول

عند بدء العمل بهذا النظام تبقى نافذة المفعول بمقتضى هذا النظام خلال المدة الباقية منها هنا

اذا اجتاز حاملها الفحص الاختباري بمقتضى احكام المادة الثالثة من هذا النظام .

٣ - تلغى رخصة السلاحه الصادره بمقتضى نظام (مسلح) القدس لسنة ١٩٤٦ اذا لم يتوف في حامل

الشروط والاحكام المنصوص عليها في المادة ٣ و ٤ من هذا النظام .

المادة ٢٣ - الغاء

يلغى نظام مسلح القدس لسنة ١٩٤٦

١٩٥٧/٥/٨

نائب رئيس الوزراء رئيس الوزارة وزير الداخلية

وزير الخارجية ووزير العدلية والشؤون الاجتماعية

سليمان عبد الرزاق طوقان سليمان عبد الرزاق طوقان فلاح المدادحة

وزير المالية وزير الاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير

عاكف الفايز انسطاس حنانياً عاكف الفايز